ترنيمة الإدارة العليا
TONE at the TOP ®

تزود الإدارة العليا، ومجالس الإدارة، ولجان التدقيق بمعلومات موجزة عن مواضيع الحوكمة.

العدد 123 | يونيو ٢٠٢٤

اعتبارات حاسمة لحوكمة الذكاء الاصطناعي

توفر التقنيات الناشئة للمؤسسات العديد من الفرص، ولكنها يمكن أن تجلب معها مجموعة من المخاطر الجديدة وغير المتوقعة. في الواقع، في استطلاع لمؤسسة التدقيق الداخلي لقادة التدقيق الداخلي الدوليين، قال ٣٤٪ منهم إن الثورة الرقمية تمثل أحد أكبر خمسة مخاطر تواجهها مؤسساتهم، وقال ٥٥٪ إنها ستكون من أكبر خمسة مخاطر في الثلاث سنوات القادمة.[١]

نظرًا لأن العديد من الشركات تتجه نحو تبني مجالًا واحدًا من مجالات التكنولوجيا - الذكاء الاصطناعي - فإن مجالس الإدارة ولجان التدقيق ستحتاج إلى فهم أكبر لتأثيره على مؤسساتها ومسؤولياتها في مجال حوكمة الذكاء الاصطناعي. وأفادت الجمعية الوطنية لمديري الشركات (NACD)[٢]: "مع توسع الشركات في استخدام الذكاء الاصطناعي، وخاصة في عمليات الأعمال الأساسية، ستحتاج لجنة التدقيق إلى فهم التحديات والفرص التي يأتي بها الذكاء الاصطناعي لمعالجة المخاطر المتعلقة بالحوكمة وثقة أصحاب المصلحة".

بينما يحتل الذكاء الاصطناعي مركز الصدارة، من المرجح أن يتم التعامل مع حوكمته بشكل مختلف حسب المؤسسة. في العديد من الحالات، من المتوقع أن ترتقي لجنة التدقيق إلى مستوى أعلى وأكثر تعقيدًا من الإشراف، وفقًا لإيمانويل مانالو، رئيس قسم التدقيق الداخلي في شركة ليمونيد، وهي شركة تأمين تكنولوجي مقرها نيويورك. إن لجان التدقيق "ليست مجرد حراس للبوابة، بل هي حارسة للتبني الأخلاقي والحوكمة المسؤولة للذكاء الاصطناعي." قد تواجه لجان التدقيق توقعات جديدة نتيجة لسياسات الشركة أو اللوائح التنظيمية الناشئة أو أفضل الممارسات المقبولة من هيئات مثل إطار كوسو (COSO) [٣] والمعهد الوطني للمعايير والتكنولوجيا.[٤] وبعد التسلح بفهم قوي لاستراتيجية الشركة في مجال الذكاء الاصطناعي، ستحتاج لجنة التدقيق إلى تحديد ما إذا كانت هذه الاستراتيجية تتماشى مع رغبة الشركة وأهدافها العامة للمخاطر. وقد يُطلب من اللجان الأخرى ومجلس الإدارة نفسه تولي أدوار جديدة.

مجموعة من المخاطر المتغيرة

من بين القضايا الأخرى، سيكون من المهم أن تحدد المجالس ما إذا كان لدى الشركات ضوابط كافية للذكاء الاصطناعي وفهم ما إذا كانت استراتيجية الذكاء الاصطناعي تتناول الاستخدام الأخلاقي للذكاء الاصطناعي، وما يندرج تحته من القضايا المتعلقة بالخصوصية والمساءلة والتحيزات المحتملة. ويُمكن أن تتخذ الاعتبارات الأخلاقية في العمل مع الذكاء الاصطناعي أشكالًا عديدة. على سبيل المثال، بسبب اتساع نطاق البيانات المعنية، من المحتم أن يتم تضمين بعض المعلومات الشخصية بشكل غير مقصود في المكان الذي لا ينبغي أن تكون فيه، كما يقول مانالو. ويمكن للمنظمات استخدام أطر مثل اللائحة العامة لحماية البيانات (GDRP) في وضع إرشاداتها. وبالرغم أن هذه اللائحة لا تتناول الذكاء الاصطناعي على وجه التحديد، إلا أن البرلمان الأوروبي قال في هذا الصدد أن: "هناك طرق لتفسير وتطبيق وصياغة مبادئ حماية المعلومات والتي تنسجم مع الاستخدامات المفيدة للذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة."[٥] وبرغم ذلك، قد لا تصبح المشاكل واضحة على الفور. وقد تحتوي البيانات على تحيزات غير ظاهرة على السطح، ولكن عندما يتم معالجتها بشكل متكرر، فقد ينشأ تحيز تجاه فئة أو منطقة أو ظروف شخصية محددة، وفقًا لمانالو.

كما سيتغير تعقيد المخاطر وانتشارها بمرور الوقت. وسترتفع المخاطر التشغيلية، على سبيل المثال، عندما يصبح استخدام الذكاء الاصطناعي جزءًا من الحمض النووي للشركة، وسيؤدي إلى خطر أكبر يتمثل في أن أي انخفاض في جودة الخوارزميات أو النماذج أو أي فشل في النظام سينجم عنه تأثير كبير مع تزايد اعتماد المؤسسات على الذكاء الاصطناعي في عملياتها، وفي نهاية المطاف في صنع القرار.

وفي هذا السياق، ذكرت الجمعية الوطنية لمديري الشركات إلى عدد من مخاطر الذكاء الاصطناعي الإضافية وغير المألوفة مثل:

- بيئات ظل لتكنولوجيا المعلومات، حيث يستخدم الموظفون برامجهم أو أجهزتهم الخاصة دون إشراف متخصصي تكنولوجيا المعلومات أو ربما دون الامتثال لبروتوكولات تكنولوجيا المعلومات للشركة، مما يجعل المؤسسة عرضة لمجموعة من التهديدات المحتملة.
- الملكية الفكرية وغيرها من المخاوف المتعلقة بافتقار الذكاء الاصطناعي التوليدي للشفافية فيما يتعلق باستخدام المعلومات الخاصة أو المحمية بحقوق النشر.
- مخاطر الأمن السيبراني: في حين أن المؤسسات تُدرك جيدًا المخاطر في هذا المجال، إلا أن الذكاء الاصطناعي التوليدي يمكن أن يُسهل على المتسللين اختراق الأنظمة أو كتابة رسائل البريد الإلكتروني الاحتيالية مثلًا.[٦]

الاعتبارات الرئيسية للمجالس

تشمل الأسئلة التي يجب على المجالس ولجان التدقيق النظر فيها ما يلي:

هل سنحتاج إلى خبراء جدد؟ سيعتمد المستوى المطلوب من الخبرة في مجال الذكاء الاصطناعي على أهمية التغيير الذي سيحدثه الذكاء الاصطناعي في المؤسسة. ويقول لمانالو في هذا الشأن: "إذا كانت استراتيجية الذكاء الاصطناعي واستخدامه من الاعتبارات الشائعة، وسيتم مناقشة التفاصيل الفنية وقضايا الحوكمة في كل اجتماع، فسيكون من الضروري وجود شخص في المجلس أو اللجنة المناسبة يتمتع بخبرة حقيقية وفهم للفروق الدقيقة في قضايا الذكاء الاصطناعي". إذا لم يكن الذكاء الاصطناعي محوريًا في استراتيجيتها، فقد تكون الشركات قادرة على الاعتماد على مستشار لتوسيع مدارك أعضاء مجلس الإدارة بخصوص شواغل حوكمة الذكاء الاصطناعي ويبقيهم على إطلاع بشكل مستمر عن القضايا الجديدة في هذا المجال السريع التطور.

ما هي اللجان المسؤولة عن حوكمة الذكاء الاصطناعي؟ نظرًا لأن نطاق الذكاء الاصطناعي واسع وبعيد المدى، يجب على المؤسسات التي لديها أكثر من لجنة تتبع مجلس الإدارة أن تنظر بجدية في تحديد اللجان - وعدد اللجان - التي يجب أن تتولى بعض مسؤوليات الذكاء الاصطناعي في مواثيقها. ويتمثل الخطر الأكبر في أن اللجان التي يجب أن تشارك بشكل أو بآخر في حوكمة الذكاء الاصطناعي ستفترض أن مجموعة أخرى ستتولى التعامل معها - كما يقول مانالو. ويمكن حل هذه الإشكالية من خلال إسناد المسؤولية الإجمالية عن مخاطر الذكاء الاصطناعي والحوكمة إلى لجنة واحدة وتفويض مهام خاصة بالبيانات - في مجالات أخرى تشمل خصوصية البيانات وجودة البيانات – للجان أخرى قادرة بشكل أفضل على التعامل معها.

هل سنحتاج إلى لجان جديدة؟ أنشأت شركة مانالو لجنة مجلس معنية بالاستخدام الأخلاقي للتعلم الآلي والذكاء الاصطناعي. وقد ترى مؤسسات أخرى الحاجة إلى إنشاء مجموعات جديدة لمعالجة المشكلات الناشئة المتعلقة بالذكاء الاصطناعي لأن هذا المجال دقيق للغاية ويتصل بطيف واسع من المجالات، بما فيها الأمن السيبراني والامتثال وخصوصية البيانات وغيرها.

هل يجب علينا تحديث مواثيق اللجان القائمة؟ يُمكن الإجابة على هذا السؤال جزئيًا من خلال تحديد ما إذا كان الذكاء الاصطناعي قد أدى إلى مستوى جديد من التعقيد في آلية تخفيف المخاطر التي تتبعها المؤسسة. ويمكن كتابة مواثيق اللجان الجديدة من الصفر، ولكن يجب على اللجان الحالية النظر في مواضيع مثل ما إذا كانت هناك حاجة لعمليات جديدة وما إذا كانت الضوابط الحالية كافية. وقد تكون هناك حاجة أيضًا إلى وضع مؤشرات الأداء الرئيسية، بما في ذلك تلك التي تقيس الانحراف في النموذج (أي الانخفاض في القدرة التنبؤية للنموذج الجديد بناءً على التطورات الجديدة).

المدققون الداخليون كمستشارون محل ثقة

وفقًا لمانالو، "أينما وجدت مخاطر جديدة أو ناشئة، يمكن أن يؤدي التدقيق الداخلي دورًا استشاريًا لمعرفة أفضل الطرق لمعالجة تلك المخاطر، ثم تولي مسؤوليات التأكيد" في إعداد التقارير حول مدى جودة معالجة المخاطر. ومع التقنيات المعتمدة حديثًا، من الصعب تقديم التأكيد عندما لا تكون العمليات قد تم تأسيسها بعد، لذا فإن تقديم المشورة في البداية أمر بالغ الأهمية. ويقول مانالو في هذا الصدد: "بينما تنشئ الشركات هيكلًا لحوكمة الذكاء الاصطناعي، يمكن أن يساعد التدقيق الداخلي في تحديد المخاطر، وضمان امتثال استراتيجيات المنظمة للتشريعات القائمة، وتحديد ما إذا كانت عمليات الرقابة الحالية كافية".

يُمكن أن يُساعد التدقيق الداخلي المجالس على فهم وتخفيف المخاطر الخفية التي يمكن أن يجلبها الذكاء الاصطناعي. على سبيل المثال، يمكن للذكاء الاصطناعي أن يعزز الكفاءة بشكل كبير لأنه يمكن أن يعالج كميات كبيرة من البيانات في وقت قصير. أحد الجوانب السلبية المحتملة هو أن المعاملة قد تحدث قبل أن يكون هناك وقت كافٍ لإجراء الموافقات. ويمكن أن يساعد التدقيق الداخلي المؤسسات على استخدام الرقابة المستمرة والضوابط الداخلية الوقائية وآليات المساندة لتعزيز الكشف عن الاحتيال المحتمل في هذه الحالة. كما يُمكن للتدقيق الداخلي إسداء المشورة بشأن أتمتة جمع البيانات، وإعداد التقارير، وتجميع البيانات. ويقول مانالو أن: "هناك فرص عديدة فيما يتعلق بما يستطيع التدقيق الداخلي تقديمه".

فرص لا محدودة

يوفر الذكاء الاصطناعي فرصًا لا محدودة للمؤسسات لتعزيز الإنتاجية، وتوفير التكاليف، واتخاذ القرارات، وتحسين الكشف عن الاحتيال وتحديد المخاطر والتخفيف منها. كما يمكن أن يجعل العملاء أكثر سعادة - كما يشير مانالو - من خلال السماح بتوفير المزيد من الخدمات المتخصصة. ويجب على الشركات أيضًا أن تضع في اعتبارها مخاطر الفشل في تنفيذ تقنيات الذكاء الاصطناعي الجديدة. وعند معالجة كل هذه الاعتبارات، يمكن أن يكون التدقيق الداخلي شريكًا خبيرًا في مساعدة لجان التدقيق والمجالس لأداء مهام الحوكمة.

نبذة عن معهد المدققين الداخليين (IIA)

معهد المدققين الداخليين (IIA) هو جمعية مهنية عالمية غير ربحية تقدم خدماتها لأكثر من ٢٤٥,٠٠٠ عضو في العالم ومنحت أكثر من ١٩٥,٠٠٠ شهادة مدقق داخلي معتمد (CIA) في جميع أنحاء العالم. وتأسس معهد المدققين الداخليين (IIA) في عام ١٩٤١، وهو معروف في جميع أنحاء العالم باعتباره الجهة الرائدة التعليمية التي تضع المعايير وتمنح الشهادات وتجري الأبحاث وتقدم الإرشادات المختصة في مجال مهنة التدقيق الداخلي. لمزيد من المعلومات، وتفضل بزيارة theiia.org.

The IIA

١٠٣٥ Greenwood Blvd.
Suite ٤٠١
Lake Mary, FL ٣٢٧٤٦

الاشتراك المجاني

تفضل بزيارة www.theiia.org/tone للتسجيل في الاشتراك المجاني.

ملاحظات القارئ

أرسل الأسئلة/التعليقات إلى العنوان التالي: Tonetheiia.org.

أسئلة لأعضاء مجلس الإدارة

- هل لدى المؤسسة استراتيجية لكيفية استخدام الذكاء الاصطناعي الآن وفي المستقبل؟
- هل يحتاج المجلس أو أي لجنة إلى خبرة أكبر في مجال الذكاء الاصطناعي؟ هل من الأفضل الاستعانة بأعضاء جدد أو الاستعانة بخبراء استشاريين؟
- هل يوجد نهج شامل لحوكمة الذكاء الاصطناعي؟
- ما هي اللجنة أو اللجان التي تتكفل بقضايا الذكاء الاصطناعي الآن؟ هل تم تكليف مسؤولية حوكمة الذكاء الاصطناعي بشكل مناسب في هذه اللجان أو اللجان الأخرى؟

كيف يتم توزيع المسؤولية الرئيسية على حوكمة الذكاء الاصطناعي على المجلس ولجانه وفقًا لأعضاء لجان التدقيق؟

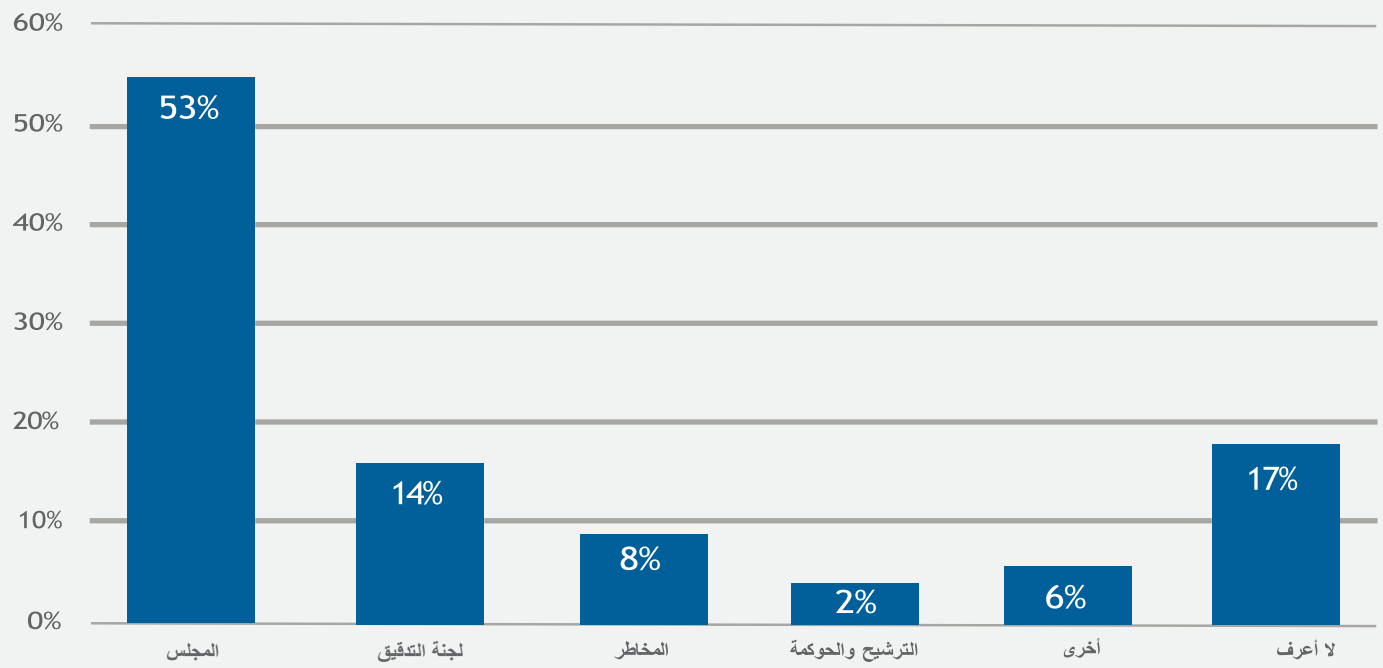

المصدر: تقرير ممارسات التدقيق الداخلي: المسائل الشائعة في لجان التدقيق،
مركز ديلويت لفعالية المجلس ومركز جودة التدقيق، مارس ٢٠٢٤

[1] ٢٠٢٤ نتائج المسح للمخاطر قيد التركيز: الملخص العالمي، مؤسسة التدقيق الداخلي، ٢٠٢٤.
[2] "الذكاء الاصطناعي: مسؤولية الرقابة الناشئة على لجان التدقيق؟"، براين كاسيدي، وريان هيتنر، وكريستا بارسونز، الجمعية الوطنية لمديري الشركات، ١٣ ديسمبر ٢٠٢٣.
[3] "تحقيق الإمكانات الكاملة للذكاء الاصطناعي: تطبيق إطار ومبادئ كوسو للمساعدة في تنفيذ وتوسيع نطاق الذكاء الاصطناعي"، كوسو وديلويت، سبتمبر ٢٠٢١.
[4] إطار عمل إدارة مخاطر الذكاء الاصطناعي وملف مخاطر الذكاء الاصطناعي التوليدي، NIST.
[5] "تأثير اللائحة العامة لحماية البيانات على الذكاء الاصطناعي"، دائرة البحوث البرلمانية الأوروبية، يونيو ٢٠٢٠.
[6] "الذكاء الاصطناعي: مسؤولية الرقابة الناشئة على لجان التدقيق؟"، براين كاسيدي، وريان هيتنر، وكريستا بارسونز، الجمعية الوطنية لمديري الشركات، ١٣ ديسمبر ٢٠٢٣.